I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

شهد إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] زيادة بلغت حوالي 159 مليار ليرة (1.8 في المائة) على أساس سنويّ خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2021، ليصل إلى 9,106 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 8,947 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2020[2]. وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة الإرتفاع السنوي الملحوظ في المدفوعات المرتبطة بمعاشات التقاعد بقيمة 267 مليار ليرة (10.2 في المائة) بالإضافة إلى ارتفاعٍ طفيف في الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 19 مليار ليرة (0.3 في المائة). في المقابل، تراجعت كافة المكونات الأخرى على أساس سنوي، مع انخفاض كل من تعويضات نهاية الخدمة بقيمة 92 مليار ليرة (23.2 في المائة) والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب بحوالي 35 مليار ليرة (8.1 في المائة).

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني– تشرين الثاني من الأعوام 2019، 2020 و 2021

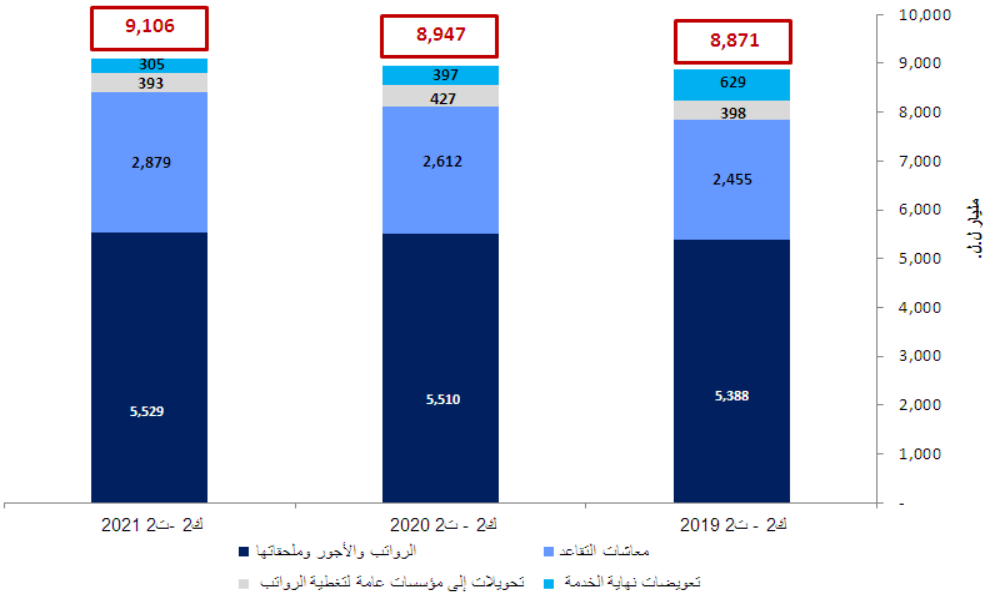

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I. حصة المخصصات والرواتب ملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكوّن الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[3] حيث سجّلت نسبة 71.8 في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2019، وإرتفعت إلى نسبة 72.3 في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020، ومن ثم إلى 77.0 في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2021[4]. مقارنةً مع مجموع النفقات، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 39.0 في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2019، وارتفعت إلى 51.0 في

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

[2] إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر تشرين الثاني 2021.

[3] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية بإستثناء "دفعات الفوائد" و"تسديد أقساط الديون الخارجية".

[4] جاءت هذه الزيادة نتيجة إرتفاع المخصصات والرواتب وملحقاتها بنسبة 1.8 في المائة مقارنة مع تراجع في قاعدة النفقات الجارية الأولية بنسبة 4.4 في المائة خلال كانون الثاني – تشرين الثاني 2021.

المائة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020، لتصل بعدها إلى نسبة 55.6 في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2021. يعود السبب الرئيسي وراء الزيادة الملحوظة في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي النفقات في عامي 2020 و2021 إلى التغيّر الكبير في قاعدة الإنفاق التي كانت قد سجّلت تراجعاً سنوياً كبيراً بنسبة 22.8 في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020 و6.7 في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2021.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2021:

الرسم البياني 2: مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الأولية الجارية في كانون الثاني – تشرين الثاني 2021:

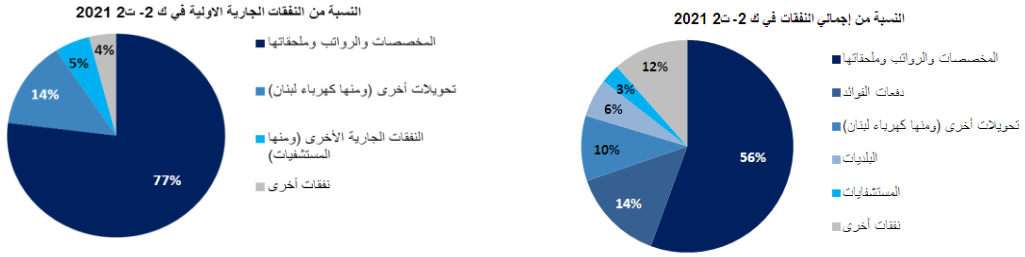

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الجارية الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام قضائية ومصالحات، ونفقات وفود ومؤتمرات، تعديلات محاسبية، وخدمات خارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بشكل طفيف بقيمة 20 مليار ليرة سنويًّا لتصل إلى 5,530 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2021[5].

بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء ذلك إلى الزيادة في مدفوعات "الرواتب والأجور" بقيمة 40 مليار ليرة (1.0 في المائة)، حيث إزدادت قيمة االمدفوعات لصالح كل من قوى الأمن الداخلي والجيش بقيمة 73 مليار ليرة (11.2 في المائة) و8 مليار ليرة (0.4 في المائة) على التوالي. قوبلت هذه الزيادة بإنخفاض في المدفوعات لصالح الجهازين التربوي والمدني بقيمة 21 مليار ليرة (2.1 في المائة) و15 مليار ليرة (3.3 في المائة) على التوالي.

في المقابل، إرتفعت "التقديمات الإجتماعية" بقيمة 36 مليار ليرة (5.2 في المائة)، نتيجة إرتفاع المدفوعات لصالح الجهازين المدني والتربوي بقيمة 66 مليار ليرة و32 مليار ليرة على التوالي، قوبلت هذه الزيادة بإنخفاض في المدفوعات لصالح الجهاز العسكري بقيمة 62 مليار ليرة (9.1 في المائة).

من ناحية المكوّنات، شكّلت "الرواتب والأجور" نسبة 76.6 في المائة[6] من إجمالي النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2021، تلتها "التقديمات الإجتماعية" (13.0 في المائة)[7] و"المنافع الوظيفية" (3.2 في المائة)، في حين شكّلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 7.1 في المائة من المجموع.

بالإضافة إلى ذلك، إرتفعت نسبة الرواتب والأجور وملحقاتها من إجمالي الإنفاق الأولي من 37.0 في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020 إلى 39.8 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2021.

يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

---

[5] تختلف الأرقام بشكل بسيط عن تلك المنشورة سابقاً من مرصد المالية العامة نتيجة التدوير.

[6] بزيادة عن نسبة 76.2 في المائة المسجلة خلال كانون الثاني- تشرين الثاني 2020.

[7] مقارنةً مع نسبة 12.4 في المائة خلال كانون الثاني- تشرين الثاني 2020.

الرسم البياني 3: مكوّنات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020 وكانون الثاني - تشرين الثاني 2021

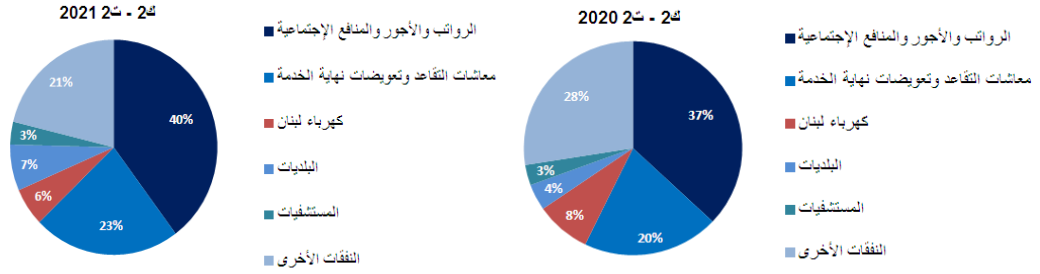

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ردیات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها – كانون الثاني – تشرين الثاني 2020 وكانون الثاني– تشرين الثاني 2021

(مليار ل.ل.)	الرواتب والأجور الأساسية		المنافع الوظيفية 4/		التقديمات الاجتماعية 5/		نفقات أخرى 6/		المجموع	
	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021
الجهاز العسكري	**2,744**	**2,821**	**94**	**96**	**683**	**621**	**2**	**2**	**3,523**	**3,540**
الجيش	1,836	1,843	61	62	409	345	1	0	2,306	2,252
قوى الأمن الداخلي	654	727	24	24	221	209	2	2	900	962
قوى الأمن العام	191	187	4	5	38	50	0	0	233	242
قوى أمن الدولة	64	63	5	5	15	17	0	0	84	85
الجهاز التربوي	**989**	**968**	**40**	**44**	**0**	**32**	**38**	**16**	**1,066**	**1,059**
الجهاز المدني 1/	**465**	**450**	**43**	**38**	**2**	**69**	**43**	**39**	**554**	**595**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							**314**	**285**	**314**	**285**
الجمارك 3/							**53**	**51**	**53**	**51**
إجمالي الإنفاق	**4,198**	**4,238**	**176**	**178**	**685**	**721**	**398**	**342**	**5,510**	**5,530**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وردیات الضرائب).
(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A.II الرواتب والأجور

إرتفعت رواتب وأجور موظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى، بقيمة 40 مليار ليرة (1.0 في المائة) لتصل إلى 4,238 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2021. جاء ذلك بشكل أساسي نتيجة الإرتفاع في مدفوعات الرواتب لصالح الجهاز العسكري بقيمة 77 مليار ليرة (2.8 في المائة) مقابل إنخفاض في مدفوعات الرواتب لصالح الجهازين التربوي والمدني.

a.A.II. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

إرتفعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز العسكري بقيمة 77 مليار ليرة (2.8 في المائة) خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2021 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2020. في التفاصيل، إرتفعت مدفوعات الرواتب لصالح قوى الأمن الداخلي

بقيمة 73 مليار ليرة (11.2 في المائة)، وذلك مع ارتفاع مدفوعات الرواتب الأساسية بقيمة 75 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2021. بالإضافة إلى ذلك، شهدت مدفوعات الرواتب لصالح الجيش إرتفاعًا سنوياً بقيمة 8 مليار ليرة (0.4 في المائة)، بدفعٍ من زيادة بقيمة 10 مليار ليرة في مدفوعات الرواتب الأساسية خلال الفترة قيد الدرس. أما بالنسبة لمدفوعات الرواتب لصالح كل من قوى الأمن العام وقوى أمن الدولة، فقد تراجعت بقيمة 3 مليار ليرة (1.7 في المائة) و1 مليار ليرة (1.5 في المائة) على التوالي.

II.A.b. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

شهدت مدفوعات رواتب وأجور الجهاز التربوي إنخفاضًا بقيمة 21 مليار ليرة (2.1 في المائة) لتصل إلى 968 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2021. يعود هذا الإنخفاض إلى تراجع ملحوظ في مدفوعات رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الابتدائي بقيمة 40 مليار ليرة، مقابل زيادة في مدفوعات رواتب الموظفين المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 28 مليار ليرة.

II.A.c. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

تراجعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز المدني بقيمة 15 مليار ليرة (3.3 في المائة) مقارنةً مع العام السابق، لتصل إلى 450 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2021. لناحية توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني خلال الفترة قيد الدرس مع نسبة 16.7 في المائة من مجموع الرواتب والاجور المدفوعة للجهاز المدني، تلتها وزارة العدل (مع نسبة 16.5 في المائة من المجموع) ومن ثم وزارة المالية (مع نسبة 12.4 في المائة من المجموع). *(للمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*

في التفاصيل، شهدت مدفوعات رواتب وزارة الخارجية والمغتربين تراجعاً سنوياً بلغ 9.2 مليار ليرة (10.9 في المائة)، حيث انخفضت المدفوعات المخصصة لتغطية نفقات البعثات الخارجية بقيمة 4.7 مليار ليرة وتلك المتعلقة برواتب الدبلوماسيين والموظفين الدائمين بقيمة 4.1 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس.

جدول 2: رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني – تشرين الثاني 2020 وكانون الثاني – تشرين الثاني 2021

(مليون ليرة)	ك2 – ت2 2020	ك2 – ت2 2021	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في ك2 – ت2 2021
وزارة الخارجية والمغتربين	84,409	75,211	**16.7%**
وزارة العدل	74,859	74,321	**16.5%**
وزارة المالية	55,986	55,956	**12.4%**
رئاسة مجلس الوزراء	43,924	43,096	**9.6%**
مجلس النواب	39,093	36,951	**8.2%**
وزارة الاشغال العامة والنقل	26,840	26,856	**6.0%**
وزارة الزراعة	23,396	23,228	**5.2%**
وزارة الصحة العامة	21,948	21,890	**4.9%**
وزارة الداخلية والبلديات	16,151	16,187	**3.6%**
وزارة الدفاع الوطني	15,210	15,207	**3.4%**
اخرى	63,013	60,759	**13.5%**
المجموع	**464,829**	**449,663**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

II.B. التقديمات الاجتماعية

إرتفع إجمالي مدفوعات التقديمات الإجتماعية لموظفي القطاع العام بقيمة 36 مليار ليرة (5.2 في المائة) ليسجّل 721 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2021. يعود هذا الإرتفاع بشكلٍ أساسي إلى زيادة بقيمة 66 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح الجهاز المدني لتصل إلى 69 مليار ليرة، إضافة إلى زيادة بقيمة 32 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية المخصصة لصالح الجهاز التربوي مقابل لا شيئ خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020[8]. قوبلت هذه الزيادات بإنخفاض في التقديمات الإجتماعية المخصصة لصالح الجيش وقوى الأمن الداخلي بقيمة 63 مليار ليرة و12 مليار ليرة على التوالي.

في التفاصيل، شهدت التقديمات الإجتماعية لصالح الجيش انخفاضًا كبيرًا بقيمة 63 مليار ليرة (15.4 في المائة)، وذلك نتيجة الإنخفاض السنوي الحاد في نفقات الإستشفاء بقيمة 149 مليار ليرة (68.8 في المائة)، وفي تقديمات المرض والأمومة بقيمة 6.5 مليار ليرة (14.4 في المائة). في المقابل، بلغ مجموع بدل المساعدة الإجتماعية المخصصة لصالح الجيش 101 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس.

بالإضافة إلى ذلك، تراجعت التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي بقيمة 12 مليار ليرة (5.6 في المائة) جراء إنخفاض كل من نفقات الإستشفاء، نفقات المعالجة في المراكز الطبية المختلفة وتقديمات المرض والأمومة بقيمة 41 مليار ليرة (34.8 في المائة)، 8 مليار ليرة (38.5 في المائة) و6 مليار ليرة (38.1 في المائة) على التوالي، خلال الفترة قيد الدرس. قوبلت هذه الإنخفاضات بإرتفاع جزئي في المدفوعات الناتجة عن بدل المساعدة الإجتماعية التي بلغت 41 مليار ليرة.

أما لجهة التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح قوى الأمن العام، فقد شهدت زيادةً بقيمة 12 مليار ليرة (30.9 في المائة) خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2021 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2020، بشكل أساسي، حيث سجلت المدفوعات الناتجة عن بدل المساعدة الإجتماعية 11 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2021، بالإضافة إلى الزيادة في كل من نفقات المعالجة في المراكز الطبية المختلفة والتقديمات المدرسية بقيمة 3.1 مليار ليرة و0.9 في المائة على التوالي.

أخيرًا، زادت التقديمات لصالح قوى أمن الدولة بشكل طفيف بقيمة 1 مليار ليرة (9.8 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس، حيث بلغ بدل المساعدة الإجتماعية 4 مليار ليرة مقابل إنخفاض بقيمة 2 مليار ليرة في نفقات الإستشفاء.

II.C. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

إنخفضت المدفوعات التي تغطي إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 29 مليار ليرة لتسجّل 285 مليار ليرة خلال كانون الثاني – تشرين الثاني 2021 مقارنة مع مبلغ 314 مليار ليرة المدفوع خلال الفترة نفسها من العام 2020.

[8] بشكل أساسي، يعود سبب هذه الزيادات إلى دفع مساعدة إجتماعية لجميع موظفين الإدارة العامة مهما كانت مسمياتهم الوظيفية والمتقاعدين الذين يستفيدون من معاش تقاعدي بموجب المرسوم رقم 8118 تاريخ 25 آب 2021.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:
وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1731-1757
الموقع الإلكتروني:
www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE